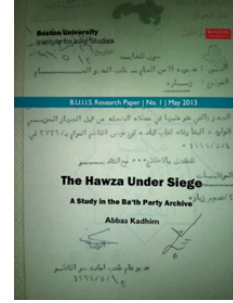


العراق يخوض حرباً قاسية ضد إيران شكّل فيها الشيعة العراقيون معظم أفراد القوات المسلحة العراقية. في خضمّ تلك الأحداث، كما يبيّن الباحث، اتجه حزب البعث الذي عُرف بطائفيته وقمعه للأحزاب والتيارات الفكرية الشيعية ورجال الدين والمفكرين الشيعة، إلى فرض رقابة شديدة على المشاركين في طقوس محرم وزيارة الأربعين (٢٠ صفر) التي تصاحبها مسيرات حاشدة من شتى أنحاء العراق إلى كربلاء متحدية السلطة التي كانت تحاول بجميع وسائل التهيب منع هذه المسيرات.

في عام ١٩٨٣، كلّفت قيادة حزب البعث على حسن المجيد، ابن عم صدام حسين، تشكيل لجنة من أعضاء القيادة القطرية لدراسة «ظاهرة» الزيارة الحسينية في محرم وصفر واستمرارها رغم الإجراءات الصارمة ضدّ الزوار. بعد سنة من الدراسة والمراقبة، خلّصت لجنة علي حسن المجيد إلى أنّ أحد أهمّ الأسباب المشجعة على استمرار هذه الطقوس والمسيرات هو تشجيع المرجع الأعلى السيد أبو القاسم الخوئي لهذه الزيارة ومشاركته شخصياً في إحيائها. كما كان من بين توصيات التقرير الذي رفعته اللجنة إلى صدام حسين قيام الحزب بمراقبة و«تحجيم تصرفات الخوئي وأولاده ووكلائه» مع التشديد على اتخاذ إجراءات صارمة لتحديد نشاط المدارس الدينية، وفرض رقابة مشدّدة على إدارتها، وسير التدريس فيها وعمل كلّ ما يمكن لتقليل عدد الطلبة الوافدين، وخصوصاً الإيرانيين منهم. مع بداية العام التالي، ١٩٨٤، تشكّلت لجنة عليا

## الحوزة تحت الحصار دراسة في أرشيف حزب البعث تأليف عباس كاظم، إصدار جامعة بوسطن، الولايات المتحدة



في هذا الكتاب، يسلّط الباحث والأكاديمي العراقي المقيم بالولايات المتحدة عباس كاظم الضوء على وثائق تكشف لأول مرة من خلال بحث أكاديمي. هذه الوثائق، التي يستضيفها مؤقتاً معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد، هي جزء من أرشيف ضخم يصل عدد وثائقه إلى أكثر من عشرة ملايين وثيقة صادرة أو واردة إلى القيادة القطرية لحزب البعث العراقي. اختار الباحث دراستين مهمتين من بين دراسات عدة أتمّها خلال العامين الماضيين من دراسته للأرشيف، أولهما دراسة لعشرات الوثائق التي تعود إلى ثمانينيات القرن المنصرم، وتتعلق باستهداف قيادة حزب البعث لمرجعية آية الله السيد أبي القاسم الخوئي، والمدارس الدينية في النجف وكربلاء، والدراسة الثانية مكرّسة لاستهداف النظام البعثي مرجعية آية الله محمد محمد صادق الصدر أثناء تصديّه لإقامة صلاة الجمعة في عدد من المحافظات وحتى اغتياله في شباط عام ١٩٩٩. تستعرض الدراسة الأولى تاريخ اهتمام قيادة البعث بنشاط السيد الخوئي وأولاده ووكلائه في وقت كان

برئاسة عزة الدوري وعضوية كبار أعضاء القيادة القطرية، وبمشاركة مدير الأمن العام ومدير جهاز المخابرات، مع إشراف ومتابعة من قبل صدام حسين شخصياً، كما تشير بعض الوثائق التي تحمل هوامشها تعليقات بخط صدام حسين، وبدأت الأجهزة البعثية تحت إشراف هذه اللجنة بدراسة شاملة للحوزة وجميع المدارس الدينية ومراقبة دقيقة لوكلاء السيد الخوئي في كافة أنحاء العراق. استمر عمل هذه اللجنة برئاسة عزة الدوري حتى سنة ١٩٨٨، حين خلصت إلى عدم التعرض للسيد الخوئي بسوء وإبقاء الحوزة في العراق مع فرض رقابة شديدة عليها، والعمل على تقليص عدد المدارس الدينية إلى الحد الأدنى مع الاستمرار في محاولة جعل الحوزة تحت زعامة مرجع عربي لا يتعارض نهجها مع أهداف حزب البعث أو تحجيم الحوزة إلى مستوى غير مؤثر في المجتمع والحياة العامة في العراق.

يخلص الباحث في هذا الجزء من الكتاب إلى أن النظام العراقي وقيادته البعثية كانت تعتبر الخوئي عدواً لها وأنه، كما تشير الوثائق، كان رافضاً للاستجابة لإلحاح النظام عليه من أجل مساندة القيادة العراقية في حربها ضد إيران، على الرغم من خلافه مع زعيم الثورة الإيرانية وعدم قبوله بنظريته حول حدود ولاية الفقيه. كما ينفي الباحث المقلولة التي أطلقها كثير من الباحثين عن السيد الخوئي بأنه مرجع متعاون مع السلطة البعثية، بل يشدد على أن الوثائق تشير إلى أن السيد الخوئي كان مقاوماً للسلطة، ومعانداً لها إلى درجة أن صدام كتب عن مواقفه بأنها مواقف غير وديّة في أحسن الأحوال.

إلا أن سبب عدم التعرّض للسيد الخوئي هو حاجة النظام البعثي إلى وجود الحوزة في العراق لأسباب دعائية في وقت كانت الحرب دائرة مع إيران، حيث كانت الدعاية الحربية العراقية تشدد على كون تشييع القيادة الإيرانية تشييعاً كاذباً، وأن التشييع الحق إنما تمثله النجف. يقدم الباحث عباس كاظم فكرة كون السيد الخوئي كان مقاوماً للنظام مدعومة بوثائق مهمة تتضمن مواقف وآراء أعلى القيادات البعثية، ومن بين هؤلاء رئيس النظام العراقي الأسبق صدام حسين.

في الدراسة الثانية، يتناول الباحث ملفّ الوثائق المتعلقة بصلاة الجمعة التي أمر بإقامتها في أنحاء العراق لآية الله محمد محمد صادق الصدر، وأمّها بنفسه في مسجد الكوفة بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩. في هذا الملفّ، يستعرض الباحث عدداً من الوثائق التي تؤرشف التقارير الأسبوعية لشعبة الكوفة لحزب البعث، وفرع النجف، ومكتب تنظيم الفرات الأوسط للحزب، ومذكرات القيادة القطرية، إلى المكاتب المذكورة آنفاً، وإلى مديرية الأمن العامة، حيث رصدت الأجهزة الحزبية جميع خطب الصدر، وكلّ ما كان يدور أثناء تأدية صلاة الجمعة من فعاليات دينية وثقافية وأعداد المشاركين ومحافظاتهم وأعداد الرجال والنساء من الحضور وما يتزامن مع ذلك من استنفار لجميع الأجهزة الحزبية والأمنية للدولة.

في هذه الدراسة، يقارن الباحث بين ما كتب خلال السنوات الماضية عن آية الله محمد محمد صادق الصدر ومرجعياته وعلاقته بالسلطة من جهة وما تؤكّده

إلى الخارج، لكنّ القاسم المشترك بين هذه الوثائق هو أنها أُهملت ولم تُدرس بشكل علمي يتناسب وأهميتها التاريخية والسياسية، وإن استعمل بعضها فلاغراض لا تتعلق بالتاريخ والتوثيق والأرشفة لفترة هي أهمّ مراحل تاريخ العراق الحديث، بل إنّ بعضها أصبح يستخدم خارج سياقه التاريخي للتشهير بالخصوم، أو الابتزاز السياسي أو الاجتماعي، أو كملفات يحتفظ بها بعض الساسة أو الأحزاب ليضمنوا سكوت منافسيهم عن تجاوزاتهم. لذلك، تأتي هذه الدراسة كخطوة مهمة في التنبيه على أهمية ما يحتويه هذا الأرشيف، وما يمكن أن يضيفه لتأريخ العقود التي سبقت سقوط النظام البعثي.

مجلة الكوفة

الوثائق فيخلص إلى أن علاقة الصدر بالسلطة لم تكن وديّة على الإطلاق طيلة شهور إقامة صلاة الجمعة، وهي الفترة التي تؤرخ لها هذه الوثائق، بل إنّ حزب البعث كان يرى في الصدر التهديد الأخطر في العراق خلال تلك الفترة، ويؤكد عجز أجهزته الأمنية والدعائية على مواجهة ما أسماه بـ«ظاهرة محمد الصدر».

إنّ الوثائق التي اطلع عليها الباحث تؤكد أن السيد محمد صادق الصدر قد تعرّض لحمولات دعائية من خصومه في الأوساط المرجعية والسياسية، وأطلقت ضده إشاعات أساءت إليه شخصياً وسياسياً، بعضها كانت عن حسن نية لجهل أصحابها بحقيقة العلاقة بين الصدر والسلطة البعثية، وبعض تلك الحملات كانت مقصودة للنيل منه، في محاولة لكسب التنافس حول النفوذ والسيطرة على عقول الشيعة وقلوبهم في العراق وخارجه من الذين وجدوا في السيد الصدر مرجعية ثائرة مختلفة عما عهدوه سابقاً. مهما يكن الدافع لهذه الحملات المناهضة لمرجعية الصدر فهي قد وجدت طريقها للكثير مما كتب باللغة العربية وباللغات الأخرى، وأصبحت مسلمات لدى الكثير من الباحثين. فصل الخطاب في تلك الحملات والمواقف، كما يقول الباحث عباس كاظم، هو ما تكشف عنه هذه الوثائق التي تثبت بما لا يقبل الشك صدق آية الله الصدر في تحدّيه للنظام البعثي، وعدم مصداقية من اتهموه بالتواطؤ مع البعث.

لقد ترك النظام البعثي ملايين الوثائق التي توزّعت في أنحاء شتى، منها ما بقي في العراق، ومنها ما نقل